

نص اللقاء الخاص بالنتائج المالية لنهاية عام 2024

13 فبراير 2025



المشاركون من الشركات:

السيد/ وليد مندي – الرئيس التنفيذي بالوكالة
السيد/ ديفيد شالينور – رئيس المدراء الماليين
السيدة/ دلال الدوسري – رئيس علاقات المستثمرين

المضيف:

السيدة إيلينا سانشيز – المجموعة المالية هيرميس

إيلينا:

صباح الخير ومساء الخير جميعاً. أنا إيلينا سانشيز. أود نيابة عن المجموعة المالية هيرمس أن أرحب بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج لنهاية العام 2024. أنه لمن دواعي سروري أن يكون معنا في هذا اللقاء من بنك الخليج كل من السيد/ وليد مندي - الرئيس التنفيذي بالوكالة، والسيد/ ديفيد تشالينور - رئيس المدراء الماليين، والسيدة/ دلالة الدوسري - رئيس علاقات المستثمرين.

وهنا سأترك المجال للسيدة/ دلالة لبدء اللقاء.

دلالة:

شكراً، إيلينا. مساء الخير ومرحباً بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالإعلان عن أرباح بنك الخليج لنهاية العام 2024. سنبدأ اللقاء اليوم بتسليط الضوء على أهم وأبرز مستجدات البيئة التشغيلية لبنك الخليج خلال العام 2024 والتي سيقدمها لنا الرئيس التنفيذي بالوكالة السيد/ وليد مندي، وسيلي ذلك عرضاً تفصيلياً للنتائج المالية يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور.

وللعلم، فإن جميع المبالغ الواردة في العرض هي بالمليون دينار كويتي تم تقريبها لتبسيط الجداول والرسوم البيانية. وأثناء العرض، سنحاول عدم تكرار العملة عند مناقشة مبالغ محددة ما لم تكن المبالغ بعملة أخرى غير الدينار الكويتي.

وبعد العرض التقديمي، سنفتح المجال للأسئلة التي سنتلقاها من خلال البث عبر المنصة الإلكترونية. بإمكانكم إدخال أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء، علماً أن العرض التقديمي سيكون متاحاً على موقعنا الإلكتروني وسيتم الإفصاح عنه إلى بورصة الكويت.

يرجى العلم أنه يمكننا التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها للجمهور. وأود أن الفت عنايتكم إلى الإفصاح الوارد في صفحة 12 من العرض التقديمي، والذي يتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى التواصل مع فريق علاقات المستثمرين في البنك في حال وجود أي أسئلة لديكم.

والآن أترك المجال للسيد/ وليد مندي. وليد؟

شكراً دلالة.

وليد:

صباح الخير ومساء الخير جميعاً.

بينما نسترجع أحداث العام 2024، أشعر بالفخر وأنا أسلط الضوء على الإنجازات الهامة التي حققها بنك الخليج والتقدم الكبير في رؤيتنا المستقبلية. ولكن قبل التطرق إلى إنجازاتنا هذه، دعونا نستعرض صورة أكثر شمولية بالتركيز على الأوضاع الاقتصادية التي حددت مسارنا لهذا العام.

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية في عام 2024 تقلبات كبيرة، مما دفع البنوك المركزية إلى تعديل سياساتها النقدية لمواجهة التغييرات في الأوضاع الاقتصادية. فعلى الصعيد المحلي، اتخذ بنك الكويت المركزي أسلوباً أكثر توازناً مع أول تخفيض لسعر الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي فقام

[GBK Classification: PUBLIC]

بالإعلان عن تخفيض سعر الخصم بمقدار 25 نقطة أساس فقط في سبتمبر 2024 مقابل تخفيض الفيدرالي البالغ 50 نقطة أساس. وهدفت تلك الخطوة المدروسة إلى تحفيز النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار المالي. ولا يزال النظام المالي الكويتي يتمتع بالقوة، مدعوماً باستقرار أسعار النفط، والتعهد المتجدد للحكومة بالتنوع الاقتصادي من خلال استثمارات واسعة النطاق وإصلاحات مالية كبرى.

وفي ظل تلك الأوضاع، كان لبنك الخليج دوراً محورياً في دعم التنمية الاقتصادية وتطلعات رؤية الكويت 2035، فقد شارك بنشاط في تمويل عدد من المشاريع التنموية الكبرى والحيوية للدولة شملت قطاعات البنية التحتية والنفط والإنشاءات. ويمتد دورنا إلى ما هو أبعد من الخدمات المصرفية التقليدية، فنحن ملتزمون بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت وينعكس ذلك في دعمنا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي حرصنا على تعزيز الشمول المالي بين كافة شرائح المجتمع.

ومن الناحية التشغيلية، حقق بنك الخليج تقدماً كبيراً في تعزيز الكفاءة والارتقاء بتجربة العملاء. فقد تمكنا بنجاح من استكمال المرحلة الثانية من تطوير النظم الآلية للخدمات المصرفية الأساسية، الأمر الذي يشكل علامة فارقة في مسيرة التحول الرقمي للبنك، فقد مكنتنا هذه الترقية من توفير تجارب مصرفية لعملائنا أكثر تكاملاً وتناسباً مع احتياجاتهم المختلفة، الأمر الذي ساعدنا على إعادة تعريف الفروع المصرفية وتحويلها إلى مراكز تعنى بخدمة العملاء وراحتهم.

وقد عززنا جهودنا في مجال التحول الرقمي من خلال إطلاق الإصدار الأحدث لتطبيق الهاتف النقال الذي يوفر مجموعة واسعة من الخدمات المتاحة عبر خصائص متطورة بمنتهى الأمان والبساطة تلي الاحتياجات المتنوعة لعملائنا. بالإضافة إلى ذلك، أبرمنا عدة اتفاقيات استراتيجية ساعدتنا في تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات الرقمية المبتكرة لعملائنا، والتي تهدف جميعها إلى تحقيق المرونة وتسهيل إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية للجميع في ظل بيئة مصرفية متطورة وسريعة التغيير.

كما قامت شركة "جي بي إنفست"، ذراعنا الاستثماري المملوكة بالكامل للبنك، بمباشرة أعمالها هذا العام برأس مال وقدره 10 ملايين دينار كويتي، وهي مكلفة بإدارة أصول تتجاوز قيمتها 3.2 مليار دولار أمريكي. وتهدف هذه الخطوة الاستراتيجية إلى الاستفادة من الخبرات والموارد التي تتمتع بها "جي بي إنفست" لتزويد العملاء بحلول متطورة ومتكاملة تلي أهدافهم المالية وتطلعاتهم الفريدة.

من خلال ترسيخ ثقافة التحسين المستمر في جميع أنحاء المؤسسة، قمنا بتبسيط العمليات وتحقيق نتائج مستدامة، والتي ستظل جزءاً لا يتجزأ من نهجنا الاستراتيجي

وتزامناً مع ذلك، أحرزنا تقدماً بارزاً في خفض التكاليف. ومن خلال تطبيقنا المستمر لمبدأ تعزيز مستوى الكفاءة وتخفيف الهدر، تمكنا من الوصول إلى تكامل العمليات وتحقيق نتائج مستدامة للبنك، ونسعى لأن يصبح هذا المبدأ جزءاً لا يتجزأ من ثقافة مؤسستنا.

وفي العام 2024، أطلقنا استراتيجية الاستدامة 2030 والتي تعبر عن التزامنا بتحقيق مستقبل قادر على

[GBK Classification: PUBLIC]

مواجهة المخاطر المناخية. وتتضمن هذه الاستراتيجية مبادرات تهدف إلى الحد من بصمتنا البيئية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، والتأكد من تطبيق ممارسات قوية للحوكمة. وتماشياً مع هذه الاستراتيجية، كنا قد أعلننا مؤخراً عن إعادة افتتاح فروعنا المنتشرة في مختلف أنحاء الكويت بتصميم جديد أعد بكل عناية لاستيفاء مبادئ الاستدامة، حيث تتمتع فروعنا الجديدة الصديقة للبيئة بتقنيات توفير الطاقة والاستفادة من مواد معاد تدويرها، الأمر الذي يعكس التزامنا بالمسؤولية البيئية.

ولتلبية احتياجات عملاء الخدمات المصرفية الخاصة، قمنا بطرح هوية جديدة لإعادة صياغة مفهوم الخدمات المصرفية الخاصة، وذلك بهدف توفير تجربة استثنائية ومميزة لعملائنا من أصحاب الثروات. وتستند الهوية الجديدة إلى ثلاث ركائز رئيسية يعتمدها البنك في أسلوبه لتخطيط الثروات تتمثل في تطوير الاستراتيجيات التي تهدف إلى تنمية ثروة العملاء على المدى الطويل، وحماية الأصول وضمان الأمان المالي، وتسهيل الانتقال السلس للثروة، وكل ذلك بما يتناسب مع الاحتياجات الشخصية لكل عميل ضمن هذه الفئة. ويعكس هذا الأسلوب الشامل حرصنا على توفير تجربة مصرفية خاصة واستثنائية لهذه الشريحة من العملاء.

واعترافاً منا بجهود موظفينا الذين يشكلون الركيزة الأساسية لنجاح البنك، نضع موظفينا في مقدمة أولوياتنا. ولهذا السبب، نحرص على الاستثمار فيهم من خلال توفير فرص تعليمية وتدريبية مستمرة لهم، حيث نشجع الابتكار وندعم التطوير الوظيفي عن طريق تعزيز المهارات داخل المؤسسة. ولذلك، قمنا على مدار العام، بتنظيم مجموعة شاملة من المبادرات لدعم النمو المهني وتعزيز رفاهية موظفينا، وللتأكد من إعدادهم بالشكل المناسب لمواجهة تحديات المستقبل والاستمرار في التقدم.

مع دخولنا العام 2025، لا نزال حريصين على تحقيق أهدافنا الاستراتيجية. ولذلك، سنواصل السعي لدراسة جدوى تحول بنك الخليج إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما سنواصل توسيع نطاق عروض منتجاتنا وتعزيز ميزتنا التنافسية، والحفاظ على مركزنا المالي القوي. ونحن واثقون من قدرتنا على تحقيق النمو المستدام وتحقيق قيمة مضافة لجميع الأطراف المعنية من مساهمين وعملاء وموظفين.

والآن بالانتقال إلى **الصفحة رقم 3**، اسمحوا لي أن أخص نتائجا المالية في ستة نقاط رئيسية:

أولاً، انخفض صافي ربح البنك بنسبة 15.5% للعام 2024 بأكمله، ليصل إلى 60.2 مليون د.ك مقارنة بصافي ربح بلغ 71.2 مليون د.ك في العام 2023.

ثانياً، بلغت ربحية السهم 16 فلس للسهم الواحد للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وعليه، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 10 فلس للسهم، بنسبة توزيع تبلغ 63%، بالإضافة إلى إصدار أسهم منحة بواقع 5%. وستخضع هذه التوصيات لموافقة مساهمي البنك خلال الاجتماع السنوي للجمعية العامة المقرر عقده في مارس 2025.

ثالثاً، بلغ إجمالي القروض والسلف 5.7 مليار د.ك، أي زيادة بمقدار 215 مليون د.ك، أو 3.9% مقارنة

[GBK Classification: PUBLIC]

مع 31 ديسمبر 2023. ويعزى هذا النمو إلى قطاع الشركات.

رابعاً، حافظت المحفظة على متانتها حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة لدينا 1.3% كما في 31 ديسمبر 2024، مقابل نسبة تغطية قوية لهذه القروض بلغت 340% شاملةً إجمالي المخصصات والضمانات.

خامساً، كما في 31 ديسمبر 2024، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 15.2% محققة بذلك مصدرة بواقع 323 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12%، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال لدينا 17.3% محققة بذلك مصدرة بواقع 335 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14%.

سادساً وأخيراً، لا يزال البنك يحظى بالمرتبة "A" من قبل وكالات التصنيف الائتماني الكبرى. وفيما يلي سرداً لتصنيفات البنك الحالية:

- قامت وكالة موديز لخدمات المستثمرين بتثبيت تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك عند "A3"، مع نظرة مستقبلية "إيجابية".
- كما قامت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بتثبيت تصنيف البنك لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند "A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" وتثبيت تصنيف الجدوى المالية عند "bbb-".
- كما ثبتت وكالة كابيتال إنتلجنس تصنيف العملات الأجنبية للبنك على المدى الطويل عند "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

وعليه، فقد ساهم أداءنا خلال العام في تعزيز متانة بنك الخليج. وبالتالي، يتمتع البنك بمكانة جيدة للغاية ستمكّنه في المستقبل من تحقيق عوائد مجزية لمساهميته، والنمو بطريقة مستدامة.

وبهذا، سأترك الكلمة لرئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور، الذي سيناقش بياناتنا المالية للعام 2024 بمزيد من التفصيل. شكراً لكم. ديفيد، الكلمة لك.

ديفيد: شكراً وليد.

ديفيد: بالانتقال إلى الصفحة رقم 4، يمكننا أن نرى التغيير في صافي الربح من 71.2 إلى 60.2 أي انخفاض بمقدار 11 مليون أو 15% علماً أن نسبة الانخفاض من بداية العام حتى الربع الثالث بلغت 25%، لذلك فقد ارتفعت الربحية في الربع الأخير.

عند النظر إلى المكونات، يمكننا أن نرى أن الدافع الأكبر للانخفاض هو زيادة التكلفة الائتمانية بمقدار 13.3 مصحوبةً بزيادة المصروفات التشغيلية بمقدار 5.7، والتي كانت بدورها مدفوعة بشكل أساسي بمصروفات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك زيادة قدرها 1.6 فيما يتعلق بالمخصصات العامة وكانت مدفوعة بارتفاع حجم القروض عن العام الماضي.

[GBK Classification: PUBLIC]

وعلى الجانب الإيجابي، شهدنا زيادة في صافي إيرادات الفوائد بمقدار 5.8، ويرجع ذلك بالمقام الأول إلى نمو الأصول، وارتفاع الإيرادات من غير الفوائد بمقدار 3.3.

وانتقالاً إلى الصفحة رقم 5، لدينا تحليل مفصل لبيان الدخل.

على السطر 1، ارتفعت إيرادات الفوائد بمقدار 33.5 أو 9% خلال العام مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ويرجع ذلك بالمقام الأول إلى مزيج من نمو الأصول بنسبة 4% وزيادة العوائد في أعمال قطاع الأفراد.

على السطر 2، ارتفعت مصروفات الفوائد بمقدار 27.7 أو 13% علماً أن النمو في مصروفات الفوائد قد تباطأ منذ بداية العام حتى الربع الثالث حيث بلغ هذا النمو 17%.

على السطر 3، ارتفع صافي إيرادات الفائدة بنسبة 4% مقارنةً بالعام الماضي ليصل إلى 156.2.

على السطر 4، ارتفعت الإيرادات من غير الفوائد بمقدار 3.3 أو 8%. وكما ترون، هناك ارتفاعاً كبيراً لهذه الإيرادات في الربع الرابع من العام وكان ذلك نتيجةً للربح المحقق من بيع الضمانات المستردة والذي بلغ 3.6. ولكن حتى مع استبعاد المبلغ الناتج عن عملية البيع، لقد كانت الإيرادات من غير الفوائد للربع الرابع هي الأعلى من بين كافة الفترات المرحلية للعام 2024.

على السطر 5، ارتفع الدخل التشغيلي بمقدار 9.1 أو 5%.

على السطر 6، ارتفعت المصروفات التشغيلية بنسبة 5.7 أو 7% حيث شهدنا زيادة بنسبة 9% تبعاً من الربع الثالث إلى الربع الرابع، ويرجع ذلك إلى مصروفات أخرى مرتبطة بأتعاب الجهات الاستشارية والمصروفات المتكبدة في عملية التحول الرقمي.

على السطر 7، ارتفع الربح التشغيلي بمقدار 3.3 أو 3% وذلك قبل إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة.

على السطر 8، يمكننا رؤية الارتفاع في التكلفة الائتمانية بمقدار 13.3، لتصل إلى 42.5 للعام 2024 بأكمله. ومن الجدير بالذكر أن الزيادة كانت 15.5 من بداية العام حتى الربع الثالث بينما كانت التكلفة الائتمانية في الربع الرابع هي الأدنى من أي فترة مرحلية أخرى خلال العام مدعومة بمستوى جيد من استردادات القروض.

على السطر 9، ارتفعت المخصصات العامة بنسبة 1.6 بسبب نمو محفظة القروض بشكل أكبر هذا العام مقارنة بالعام الماضي، علماً أنه يتعين وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي تخصيص 1% من رأس المال الإضافي ضمن المخصصات العامة مقابل القروض غير الحكومية المسجلة خلال هذه الفترة.

على السطر 12، يمكننا أن نرى أن صافي الربح في الربع الرابع والبالغ 20 هو الأعلى مقارنةً بجميع

[GBK Classification: PUBLIC]

الفترات المرحلية للعام. وفي الواقع، كان هذا أعلى ربح يحققه البنك منذ الربع الرابع للعام 2019.

بالانتقال الى الصفحة رقم 6، يمكننا رؤية الميزانية العامة للبنك.

على السطر 8، ارتفع صافي القروض والسلف البالغ 5.5 مليار بنسبة 5% عن العام الماضي. وجاء النمو الذي تحقق هذا العام من أعمال قطاع الشركات، وخاصة في القطاعات المالية والتجارية والعقارية. وهذا يمثل تحولاً عن العام الماضي.

على السطر 13، نرى أن إجمالي الأصول قد ارتفع بنسبة 4% مقارنةً بالعام السابق ليصل إلى 7.5 مليار.

على السطرين 15 و16، ارتفع إجمالي الودائع البالغ 5.6 مليار بمقدار 233 مليون أو بنسبة 4% عن العام الماضي. لقد شهدنا انخفاضاً في نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير لدينا إلى 27.7% مقابل 29.7% في العام الماضي، علماً أن الحسابات الجارية وحسابات التوفير كانت قد انخفضت على مستوى النظام المصرفي مقارنة بالعام الماضي، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ في الأرباع الأخيرة.

على السطر 17، انخفض بند الأموال المقترضة الأخرى بنسبة 9% على أساس سنوي نظراً لسداد بعض المديونيات متوسطة الأجل يقابلها زيادة في ودائع العملاء.

بالانتقال إلى جودة الأصول، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.3% في نهاية ديسمبر 2024 كما هو موضح في السطر 24. أي أعلى بنسبة 0.1% فقط عن العام الماضي. كما لا تزال نحتفظ بنسبة جيدة لإجمالي التغطية والتي تبلغ 340% شاملةً إجمالي المخصصات والضمانات.

الآن، بالانتقال إلى الصفحة رقم 7، يمكننا أن نرى في الرسم البياني على اليسار أنه كما في 31 ديسمبر 2024، بلغ إجمالي المخصصات 270، أي انخفاض بمقدار 42 عن العام الماضي. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى الافراج عن المخصصات العامة الاحترازية بعد موافقة الجهات الرقابية في كل من الربع الثاني والثالث ليتم استخدامها لشطب مديونيتين لعميلين من عملاء البنك من الشركات انتقل تصنيفهما من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة، وبالتالي، تم توفير مخصص لهما بالكامل وشطبهما لاحقاً. وبالرغم من استخدام جزء من المخصصات العامة لهذا الغرض، إلا أن نسبة إجمالي المخصصات لدى البنك التي تفوق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لا تزال جيدة للغاية وتبلغ 35%.

بالنظر إلى الرسم الموجود أعلى الصفحة على اليمين، تجدون قروض المرحلة الأولى قد ارتفعت إلى 95.8% بينما انخفضت قروض المرحلة الثانية إلى 2.8%، أما قروض المرحلة الثالثة فقد ازدادت نسبياً لتصل إلى 1.4% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

يوضح الرسم الموجود في الجانب الأيمن السفلي من الصفحة التطور الزمني الحاصل في نسب قروض المرحلة الثانية والثالثة، فتجدون أن قروض المرحلة الثانية قد انخفضت إلى 2.8% في الربع الرابع من

[GBK Classification: PUBLIC]

العام 2024 من 4.6% في نفس الفترة العام الماضي. ولاتزال قروض المرحلة الثالثة منخفضة للغاية ومستقرة.

بالانتقال إلى الصفحة رقم 8، في أعلى اليسار، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال لدينا 15.2%، وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12%، علماً أن الشريحة الأولى لرأس المال لدينا تمثل بأكملها شريحة حقوق المساهمين.

في أسفل اليسار، بلغت نسبة كفاية رأس المال لدينا 17.3%، وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14%.

وقد ارتفعت قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر للبنك، الموضحة في أعلى اليمين، بنسبة 5% مقارنةً بالعام السابق.

في أسفل اليمين، تبلغ نسبة الرفع المالي لدى البنك 9.8% كما في 31 ديسمبر 2024، وهي أقل قليلاً من مستوى العام الماضي حيث بلغت 10.2%، ولكنها أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي المطلوب والبالغ 3%.

بالانتقال إلى الصفحة رقم 9، يمكننا أن نرى النسب الرئيسية للسيولة. ويوضح الرسم على الجانب الأيسر المتوسط اليومي لنسبة تغطية السيولة ربع السنوية، والبالغ 258%، وعلى الجانب الأيمن، يمكننا رؤية نسبة صافي التمويل المستقر البالغة 111%. ولا تزال كلتا النسبتين أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 100%.

والآن، أترك المجال لدلال للبدء بفقرة الأسئلة والاجوبة.

دلال: شكراً ديفيد. والآن نحن على استعداد لاستقبال أسئلتكم. فاذا رغبتم في طرح أي سؤال، يرجى تقديمه في الخانة المخصصة لذلك.

وسوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي معظم أسئلتكم، ثم سنحاول تجميعها حسب الموضوع.

(استراحة قصيرة)

والان سنقوم بمناقشة الأسئلة.



دلال (س1): هل هناك أية مستجدات بخصوص نية تحول بنك الخليج إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؟ أو بخصوص الصفقة المتعلقة ببنك وربة؟ ديفيد؟

ديفيد (ج1): بالنسبة للتحول المحتمل للبنك إلى العمل المصرفي الإسلامي، أود الإشارة إلى إفصاح بنك الخليج الصادر في 11 يونيو 2024، الذي تضمن الإعلان عن قيام مجلس الإدارة بتعيين مستشار دولي لإجراء دراسة جدوى لتحول بنك الخليج إلى مصرف يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وعلى حصولنا على عدم الممانعة من بنك الكويت المركزي للبدء في هذه الدراسة.

والياً، فإن دراسة الجدوى المذكورة قيد الإعداد، وعند استكمالها، سيتم عرض نتائج الدراسة على مجلس الإدارة ثم على بنك الكويت المركزي. وفي النهاية، سيخضع هذا القرار لموافقة مساهمي البنك في الجمعية العامة.

دلال (س2): والآن، لدينا بعض الأسئلة حول المصروفات التشغيلية؟ ديفيد؟

ديفيد (ج2): شكراً دلال.

فيما يتعلق بنسبة التكلفة إلى الدخل، أبدأنا في بداية العام رغبتنا بالسعي لتخفيض هذه النسبة للعام 2024. وإذا نظرتم إلى هذه النسبة في الأشهر التسعة الأولى من العام، ترون أنها متمشية مع مستويات العام 2023. لكن في الربع الأخير، سجلنا زيادة في التكاليف، وبالتالي فقد تجاوزت نسبة التكلفة إلى الدخل للعام 2024 بأكمله ما كانت عليه في العام 2023.

والمحرك الرئيسي لزيادة هذه التكلفة كان بند المصروفات الأخرى. وفي هذا البند بالتحديد، صادف وجود العديد من العمليات المتعلقة بكل من برنامج التحول الرقمي، ومشروع الاندماج المحتمل مع بنك بوبيان، وأتعب الجهات الاستشارية. ولدينا حالياً مصروفات إضافية مرتبطة بصفقة الاندماج التي تم العدول عنها في وقت سابق من هذا العام. كما أفصحنا أمام السوق بأننا مستمرون في مشروع تحول بنك الخليج إلى مصرف متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولذلك، قد نشهد مستويات مرتفعة من المصروفات الأخرى لبعض الوقت قبل عودة هذه التكاليف تدريجياً إلى مستوياتها الطبيعية.

وعلى غرار ذلك، وعند الانتقال إلى مصروفات الموظفين، والتي تمثل حوالي 60% من قاعدة التكلفة لدينا، نرى أنها قد انخفضت في العام 2024 بحوالي 1%. كما انخفضت تكاليف التشغيل بحوالي 7%. ونعمل بجد لتحسين قاعدة التكلفة لأنشطتنا الاعتيادية الأساسية، وأرى أنه من المهم أن نبين أنه بالرغم من ارتفاع التكاليف التي سجلناها في الربع الأخير من العام، إلا أن التكاليف الأساسية للبنك تحت السيطرة. وعندما نقارن بالبنوك الأخرى، فإن إجمالي نمو المصروفات التشغيلية لدينا البالغ 6.6% لعام 2024 فهو الأدنى من بين جميع البنوك التي أفصحت عن بياناتها حتى الآن.

ومع ذلك، أعتقد أننا بحاجة إلى أن ندرك أننا نمضي قدماً في دراسة الجدوى المتعلقة بالتحول إلى بنك متوافقة مع الشريعة الإسلامية، لذا فإن الأمر يتعلق فيما إذا كان التحسين المستمر لقاعدة التكاليف متعلق بالعمل الاعتيادي للبنك يفوق التكاليف الإضافية المتكبدة نتيجة لدراسة الجدوى والتحويل المحتمل، لاسيما ان هذ يخضع للموافقات ذات الصلة.

وبالتطلع إلى العام 2025، نحن مستمرون بمشروع تحسين التكلفة، وهدفنا هو تخفيض نسبة التكلفة إلى الدخل للعام بأكمله، ولكن، كما ذكرت سابقاً، قد نسجل مستويات مرتفعة في بند المصروفات الأخرى لبعض الوقت.

دلال (س3): وردتنا أسئلة حول التكلفة الائتمانية وتوقعات العام المقبل بشأنها؟ ديفيد؟

ديفيد (ج3): شكراً دلال، في العام 2024، كان هناك الكثير من التقلبات والعوامل المؤثرة على التكلفة الائتمانية لدى البنوك. ومع ذلك، بإمكاننا أن نقول بإيجاز أنها كانت أعلى بحوالي 13.3 مليون أو 46% مما كانت عليه في العام 2023. وبلغت تكلفة المخاطر للعام بأكمله 75 نقطة أساس في 2024 متجاوزة الحد الأقصى الذي توقعناه بداية العام التي كانت 70 نقطة أساس. ولكن كي نتمكن من الوصول إلى الاستيعاب الكامل للعوامل المؤثرة على التكلفة الائتمانية، نحتاج إلى دراسة هذه التكلفة بشكل منفصل لكل من قطاع الشركات وقطاع الأفراد.

من جانب قطاع الشركات، شهدت السنة المالية 2024 مراحلاً من التعامل مع عدد من الحسابات القديمة المتعثرة. ففي كل فترة مرحلية من العام 2024، قمنا بتجنيب مخصص كامل لكل مديونية من المديونيات الكبرى والمعدومة لعملائنا من الشركات وقمنا بشطبها. ولهذا السبب انخفضت قروض المرحلة الثانية للبنك من نسبة 4.6% في نهاية العام 2023 إلى 2.8% في نهاية العام 2024. وبالتالي لا يكون البنك قد حقق فقط أدنى نسبة لقروض المرحلة الثانية منذ تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، ولكنه يكون حقق كذلك النسبة الأدنى في الكويت مقارنةً بأي بنك آخر. لذلك، نحن مسرورون جداً بالوضع الحالي لمحفظه الشركات من حيث جودة الأصول. والآن، نكون قد تجاوزنا بالفعل أعلى ارتفاع تم تسجيله لأسعار الفائدة وانتقلنا إلى مرحلة التخفيض، الأمر الذي يشعربنا بالمزيد من الثقة تجاه جودة المحفظة. كما أود الإضافة أنه لشطب مديونتين من المديونيات المذكورة، قمنا خلال الربع الثاني والثالث من هذا العام باستخدام جزء من مخصصاتنا العامة الاحترازية، الأمر الذي مكننا بشكل كبير من حماية بيان الأرباح والخسائر والتحوط من احتمالية الحاجة إلى تجنيب مخصصات بنسبة 100%. وعليه، فإن هذا الاستخدام للمخصصات العامة الاحترازية هو دليل على المستويات المتينة للمخصصات لدى البنك.

من جانب قطاع الأفراد، ذكرت سابقاً أن التكلفة الائتمانية ترتفع بشكل ربع سنوي حيث شهدنا في الربع الأخير من العام استمرارية لهذا التوجه. وعلى الرغم من قيامنا بتعزيز آليات التحصيل والتوقف عن منح التسهيلات للقطاعات التي تم تحديدها كأصول أقل جودة، فقد يستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن تصل التكلفة الائتمانية إلى المستوى المطلوب في قطاع الأفراد.

وبالنسبة لتوقعات العام 2025، أعتقد أن التكلفة الائتمانية ستنخفض عما هي عليه في العام 2024. كما أتوقع أن تتحسن محفظة الشركات كثيراً بعد أن تخلصنا من العديد من الحسابات القديمة المتعثرة، ولكن قد تظل التكلفة الائتمانية لمحفظة الأفراد مرتفعة لبعض الوقت. وبالتالي، أعتقد بشكل عام أنه بإمكاننا الوصول إلى تكلفة ائتمانية سنوية تتراوح في نطاق 60-70 نقطة أساس في عام 2025.

دلال:

شكرا لك يا ديفيد. سنتوقف لبضع دقائق لتلقي المزيد من الأسئلة.

(استراحة قصيرة)

دلال (س4): لدينا بعض الأسئلة المتعلقة بنمو القروض؟ ديفيد؟

ديفيد (ج4): ارتفع إجمالي القروض والسلف بنسبة 4% هذا العام. وكنا في بداية العام قد توقعنا أن يكون نمو محفظة القروض للعام بأكمله في متوسط خانة الآحاد، وتحقق ذلك بالفعل. ويعزى أغلبية النمو لهذا العام إلى قطاع الشركات حيث نمت المحفظة بنسبة 10%، ويشكل هذا الأمر تغييراً واضحاً عن العام 2023 حيث انخفضت محفظة الشركات بنسبة 1%. أما بالنسبة للنمو مقارنةً بالسوق، فقد شهدت محفظة الشركات ارتفاعاً بحوالي 9.3% وبالتالي نكون قد تفوقنا على السوق في قطاع الشركات.

لقد ذكرت سابقاً أننا أصبحنا نركز أكثر على الإقراض المحلي حيث نتوقع انتعاش الأعمال محلياً. ولذلك تلاحظون انخفاض حجم المحفظة في الربع الرابع من هذا العام لأننا أعدنا ترتيب محفظتنا من خلال تخفيض تعرضنا للقروض الممنوحة بالعملة الأجنبية مع وجود عدد جيد من الصفقات المستقبلية المحلية وهي تعكس النشاط المتجدد في السوق، لذلك أتوقع أن نرى نمواً جيداً في محفظة قروض الشركات في المستقبل.

وبالنسبة للقروض الممنوحة لقطاع الأفراد، فقد كان السوق بطيئاً ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة بما أن سعر الفائدة يظل ثابتاً على قروض قطاع الأفراد. ومع ذلك، فقد شهدنا انتعاشاً في النصف الثاني من العام على مستوى القطاع. ونحن حريصون على معاودة النمو في قطاع الأفراد، ولكن هذا الأمر سيعتمد على توقيت ومستوى انخفاض أسعار الفائدة محلياً.

بالنسبة للعام 2025، أتوقع أن يكون نمو القروض للعام بأكمله في متوسط خانة الآحاد تقريباً، وأتوقع عودة النمو في نشاط محفظة الأفراد لدينا، والمزيد من التركيز على الصفقات المحلية في إطار أعمال قطاع الشركات.

دلال (س5): وردتنا بعض الأسئلة حول هوامش الفائدة. كيف يجب أن نفكر في هامش الفائدة للربعين أو الثلاثة أرباع القادمة مع الأخذ بالاعتبار خفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس الذي تم في سبتمبر الماضي من قبل بنك الكويت المركزي واحتمال خفض اخر لسعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إضافية في النصف الأول من عام 2025؟ ديفيد؟

ديفيد (ج5): شكرا دلال.

إذا نظرنا إلى أول تسعة أشهر من العام 2024، سترون أننا حافظنا على هامش الفائدة كما كان في نفس الفترة من العام 2023، فقد بلغ منذ بداية السنة حتى تاريخه حوالي 214 نقطة أساس. والآن، شهدنا قيام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الفائدة بواقع 25 نقطة أساس في نهاية الربع الثالث، كما شهدنا أيضاً تخفيض سعر الدولار لعدة مرات في الربع الثالث والرابع.

وقد استمرت تكلفة الأموال بالانخفاض في الربع الأخير (الذي كان الربع الثالث على التوالي لهذا العام الذي نسجل فيه مثل هذا الانخفاض في التكلفة). ولكن، نظراً لتأثير إعادة التسعير الفوري بعد تخفيض سعر الفائدة، فقد انخفض أيضاً هامش الفائدة لدينا في الربع الرابع، حيث بلغ للعام 2024 بأكمله 212 نقطة أساس .

ومن الواضح أن أبرز العوامل المؤثرة على الهامش في المستقبل سيكون التوقيت الذي يتم فيه تخفيض سعر الفائدة ومستويات هذا التخفيض. وقد أظهرت بياناتنا المالية مدى تأثير التغيير البالغ 25 نقطة أساس على صافي إيرادات الفوائد. وبالنسبة لمحفظتنا بالدينار الكويتي، فقد بلغ هذا التأثير 1.5 مليون، وبالنسبة للمحفظة بالدولار الأمريكي بلغ التأثير 1.1 مليون. أي ما مجموعه 2.6 مليون دينار كويتي لكل 25 نقطة أساس. وهذا الأمر يفترض أيضاً تغييراً موازياً على جانبي الميزانية العمومية. لذلك من المحتمل أن نرى في العام 2025 المزيد من الانخفاض في الهامش مدفوعاً بخفض أسعار الفائدة المعيارية، إلا أنه من الصعب للغاية إبداء توقعاتنا حول حجم هذا الانخفاض بما أن الوضع الحالي المتقلب يجعلنا غير قادرين على تحديد الحجم والتوقيت مفي الوقت الحالي.

دلال: اعتقد أننا قد غطينا غالبية الموضوعات والأسئلة التي طرحت اليوم خلال اللقاء.

كما يمكنكم الرجوع إلى الصفحة 11، من العرض التقديمي للحصول على ملخص توجيهات عام 2025.

وبهذا نختم اللقاء لهذا اليوم.

إذا كانت لديكم أي أسئلة، بإمكانكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين الخاصة بنا على موقعنا الإلكتروني أو التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني المخصص لذلك. شكراً جزيلاً لكم جميعاً على مشاركتكم اليوم.

